جودة التعليم والعمل اللائق ومسؤولية التنمية المستدامة: بلدان الشرق الأوسط في عقد من التحول

Education Quality, Decent Work, and Responsibility of Sustainable Development: Middle Eastern Countries in a Decade of Transformation

د. نوفل قاسم علي* [1] عبد الغفور وعد الله عبد الغفور [2] أحمد غازي طاهر [3]

[1] أستاذ التنمية الاقتصادية المساعد، قسم تقنيات المحاسبة، كلية التقنيات الإدارية، جامعة النور. nawfal.kasim@alnoor.edu.iq

[2] مدرس، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. Abdulghafor.Alshamma@unmosul.edu.iq

[3] مدرس مساعد، قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل. ahmed_ghazi@uomosul.edu.iq

تاريخ الإرسال: 2026/01/07 تاريخ القبول: 2026/05/22 تاريخ النشر: 2026/06/01

الملخص: تتناول هذه الدراسة العلاقة بين ثلاثة أهداف رئيسة للتنمية المستدامة ومدى اسهامهم في النمو الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط خلال المدة 2015–2025، وهي التعليم الجيد والعمل اللائق والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، وهل هي فعلا تساهم فيه دون غيرها! تنطلق من فرضية أن هذه الأهداف الثلاثة تشكل عوامل فاعلة في الاسهام في التنمية المستدامة عبر آليات النظم الإدارية والنمو الاقتصادي والمحاسبية المالية. يعتمد البحث على بيانات إقليمية من البنك الدولي وصندوق النقد وتقارير الإسكوا، ويستخدم منهجية البيانات اللوحية Panel Dataونموذج الآثار الثابتة لتقدير آثار هذه العوامل على النمو الاقتصادي الحقيقي. الأرقام الأولية تبين وجود تقدم في مؤشرات التعليم والالتزام المؤسسي بالاستهلاك المسؤول، مقابل فجوات في بطالة الشباب ومشاركة المرأة في سوق العمل. يبرز التباين بين دول الخليج ذات الاستقرار النسبي ودول النزاع التي تواجه تحديات هيكلية. تشير نتائج الدراسة إلى أن التكامل بين التعليم والعمل والإطار المؤسسي يمثل شرطًا أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة، دون بقية الاهداف، مع الحاجة إلى سياسات أكثر فاعلية لسد فجوات التنفيذ وتحويل الالتزامات إلى نتائج ملموسة.

الكلمات المفتاحية: جودة التعليم، العمل اللائق، التنمية المستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤول، الشرق الأوسط، النمو الاقتصادي.

تصنيف JEL: I25, J81, Q01, Q56, O53, O47

Abstract: This study examines the relationship between three key Sustainable Development Goals (SDGs), quality education, decent work, and responsible consumption and production, and their contribution to the economic growth of Middle Eastern countries during the period 2015–2025. It explores whether these goals actually contribute to sustainable development. The study based on the premise that these three goals are active drivers of sustainable development through the mechanisms of administrative systems, economic growth, and financial accounting. The work relies on regional data from the World Bank, the IMF, and ESCWA reports, employing panel data methodology and a fixed-effects model to estimate the impact of these factors on real economic growth. Preliminary figures indicate progress in education indicators and institutional commitment to responsible consumption, contrasted with gaps in youth unemployment and women's participation in the labor market. The study also highlights the disparity between the relatively stable Gulf States and conflict-affected countries facing structural challenges. The findings suggest that the integration of education, employment, and the institutional framework is essential for achieving sustainable development, while policies that are more effective needed to bridge implementation gaps and translate commitments into tangible results.

Keywords:: quality education, decent work, sustainable development, responsible consumption and production, Middle East, economic growth.

JEL codes: I25, J81, Q01, Q56, O53, O47

* المؤلف المرسل

مقدمة

في اقتصادات الشرق الاوسط مشكلة عدم وضوح كيفية اسهام عوامل التنمية في التنمية المستدامة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2025a)، (United (Nations, 2015). هذه الدراسة تعمد للتحقق من اسهامها، دون بقية الأهداف، مدعمة بالبيانات وبمنهجية تجريبية، وتهدف الى الكشف عن "جودة التعليم والعمل اللائق ومسؤولية التنمية المستدامة في بلدان الشرق الأوسط خلال عقد من التحولات خلال 2015-2025." تحاول الإجابة عن كيف حصول التحول الفعلي! والبحث وكيف تساهم الأهداف الفرعية للتنمية المستدامة فيها (World Bank, 2021). تفترض الدراسة "اعتماد الأهداف الثلاث الرئيسة هي التعليم والعمل والإطار المؤسسي عوامل فاعلة في التنمية المستدامة، وأن الأول يساهم وفق آليات نظم المعلومات الإدارية والثاني وفق آليات النمو الاقتصادي والثالث وفق الرقابة المحاسبية".

هذه الأهداف الثلاثة تساهم حسب حالة الاستقرار في لكل اقتصاد. المدة الزمنية افتراضية غير قصدية للعقد الأخير، للتعرف على ماذا تحقق من تنمية مستدامة بآثار ثلاثية التنمية المستدامة. وهي ترسم المباحث والمؤشرات كمتغيرات متسببة بالنمو الاقتصادي خلال عشر سنوات مقياسا تقريبيا للتنمية، وترتيبها الأهداف الرابع والثامن والثاني عشر للأمم المتحدة في 2015، وهي التعليم الجيد والعمل اللائق في النمو الاقتصادي والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2025b). يلاحظ ان الأول يسير في الأداء بنظام اداري والثاني يحمل عبء الاقتصاد والثالث ذا طابع محاسبي (United Nations, 2015), (Tafese & Kopp, 2025)، يلخصها (الجدول 1) مؤشراتا تشغيلية مقترحة مع مصادرها.

الجدول 1: المتغيرات ومصادر البيانات المقترحة لضمان بناء لوحة بيانات Panel Data متّسقة عبر الدول

من أهداف التنمية المستدامة	المؤشرات التشغيلية	الوحدة	المصادر الرئيسة
جودة التعليم (SDG4)	صافي/إجمالي الالتحاق بالتعليم الأساسي/الثانوي، معدلات إتمام، مؤشرات الجودة المدرسية والإنصاف	نسب مئوية/مؤشرات مركّبة	اليونسكو/مركز بيانات التعليم في الدول العربية؛ دراسات إقليمية اليونيسف واليونسكو
العمل اللائق والنمو (SDG8)	معدل نمو الناتج الحقيقي، إنتاجية العمل، معدل المشاركة في قوة العمل، بطالة الشباب	نسب مئوية/مستويات	البنك الدولي (WDI)، ملاحق صندوق النقد الإقليمية
الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (SDG12)	البصمة المادية/استهلاك المواد المحلي، كثافة النفايات الإلكترونية، نسبة الإفصاح الاستدامي المؤسسي	طن/نِسَب/مؤشرات	منصة مؤشرات SDG للأمم المتحدة، Our World in Data أطلس SDG للبنك الدولي
النمو الاقتصادي (مستجيب)	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي	نسبة مئوية سنوية	البنك الدولي (WDI)

المصدر: قواعد بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل الدولية. (World Bank, 2020)

تكامل أهداف للتنمية المستدامة

يُستفاد من المقاييس الإحصائية لآفاق صندوق النقد الإقليمي (ME&CA) بجمع المتغيرات السببية الثلاثة للتنمية المستدامة 2015 في النمو (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2025a) لأثنتي عشر دولة في الشرق الأوسط من 2015 لغاية 2025. جودة التعليم (الهدف 4) تُقاس من مؤشرات جودة التعليم (حسب الإسكوا)، نسب الالتحاق بالدراسة والإكمال.

العمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف 8) يُقاس من إنتاجية العمل GDP/للعامل من (مشاركة قوى العمل ومعدلات البطالة ونمو القطاع الخاص أما الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (الهدف 12) فهما يساهمان من منظور المحاسبة والتكاليف، ويُقاسان عبر كثافة الموارد (الاستهلاك المادي المحلي domestic material consumption, DMC لكل وحدة ناتج) والبصمة المادية ومعدلات تدوير النفايات وكثافة الانبعاثات الصناعية، وحسب مؤشرات SDGs.

أما المتغير المستجيب، النمو الاقتصادي فيعرف بمتوسط النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة خلال 2015–2025. تُعتَمد تحديثات النمو الإقليمي للبنك الدولي وصندوق النقد، بينما مصادر المتغيرات الثلاث فهي من تقارير SDGs العربية وقواعد الإسكوا

لجودة التعليم وتحديثات النمو للبنك الدولي وصندوق النقد، حيث تتضمن تقارير المؤشر العربي 113 مؤشرًا مع 29 مؤشرًا للأولويات الإقليمية، وتستخدم 2015 كأساس للقياس، وتُستخرج مؤشرات الهدفين 4 و12 مع تطابقها على البلدان المختارة كما يأتي:

في SDG4 يوجد تقدّم في الوصول والإنصاف والجودة مع تحديات في حالات اللاجئين والهشاشة وتأثيرها المتوقع على جودة التعلّم. نظام اداري يقوم على قراءة مؤشرات التقدم مقابل السياسات المعلنة. و SDG8 مؤشرات العمل اللائق والانتاجية والنمو الحقيقي فيشوبها فجوات في بطالة الشباب ومشاركة المرأة حيثما تتوفر البيانات. ثم SDG12 هناك التزام مؤسسي متزايد بسياسات الاستهلاك والإنتاج المسؤولين، لكن الفجوة بين الالتزام المؤسسي والتحوّل الفعلي في أنماط الاستهلاك/المواد تبقى قائمة. لذا فان الأرقام تفيد بتوازن بين التقدم والسياسات وبين النتائج الفعلية على الأرض عبر الدول تحتاج الى تقدير آثارها.

هيكيلة الدراسة

بين الواقع والمنجز فجوة بحاجة الى تخمين وتقدير عبر المباحث الأتية:

1. اقتصادات الشرق الأوسط: واقع التنمية عبر عقد درس 2015–2025 ويتناول ثلاثة جوانب هي الملامح العامة والواقع وخصائها. ملامح الاقتصاد الكلي واتجاهات النمو والتضخم والبطالة والاختلاف بين مجموعتين هما دول الخليج ودول النزاع. وخلاصة الواقع نقاط قوة وضعف سيتم تفسيرها في المبحث التجريبي الثالث. السياق العام مسار التعافي ما بعد جائحة كوفيد19 وتأثير الصراعات الإقليمية وعدم اليقين على آفاق 2025 والتباين بين دول الخليج وغيرها[1].
2. التنمية المستدامة، ما تحقق وما لم. يتطلب الفارق تحليل الأرقام حول التعليم SDG4 والعمل والنمو SDG8 والاستهلاك والإنتاج SDG12 مشفوعا بجداول مقارنة بين الدول في مؤشرات التعليم وسوق العمل والاستهلاك المسؤول. دروس العقد تفيد بان عوامل النجاح والتعثر ماثلة أمام الدول.
3. ثلاثية التنمية المستدامة: تقدير وحصيلة ومقترحات. البيانات والمنهجية يشرحان البيانات اللوحية (Panel Data) وبنائها وتقديرات الإحصاء الوصفي. نماذج التقدير القياسي تستخدام نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects) بمعاملات قابلة للاختبار، تبين ما تحقق من نقاط تقدّم قابلة للقياس و ما لم يتحقق **من** فجوات التنفيذ والسياسات الغائبة.

دراسات سابقة

لعل دراسات مماثلة طرقت زوايا الموضوع عن التعليم والعمل والافصاح في المنطقة او خارجها. منها التجريبية في حقل التنمية المستدامة تدعم نتائجها المفاصل التحليلية البارزة في المباحث الثالث وسياسات التوصية. ومن المفيد تناول المنشور منها في المستوعبات العالمية، مثل دراسة (Tafese & Kopp, 2025) وهي حديثة تؤكد أن التعليم العالي عنصر محوري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ودراسة (Kokkinopoulou et al., 2025) تقدم مراجعة منهجية تربط التعليم بالإنتاجية والنمو الاقتصادي المستدام.

دراسة تجريبية تبحث أثر الاستثمار في التعليم على التنمية المستدامة في دول مختلفة (Sustainability, 2024) وكذلك تقرير بحثي يوضح كيف يمكن لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعزيز الإفصاح المؤسسي والاستجابة لمتطلبات الاستدامة العالمية (World Economic Forum, 2024)، و (PwC, 2024) دراسة ميدانية توضح أن أكثر من 50% من الشركات في المنطقة دمجت الاستدامة في استراتيجياتها.

1. اقتصادات الشرق الأوسط: واقع التنمية عبر عقد درس (2015–2025)

شهدت اقتصادات الشرق الأوسط خلال عقد تباينًا واضحًا بين مجموعتين، دول الخليج ذات الموارد النفطية والدول التي واجهت صراعات أو أزمات سياسية. هذا التباين انعكس على معدلات النمو والبطالة والتضخم والانفتاح التجاري، مما يجعل قراءة الواقع الاقتصادي خطوة أساسية قبل الانتقال إلى تقييم التنمية المستدامة في الاتجاهات الرئيسة، النمو وسوق العمل والاستقرار(UNDP, 2022), (PwC, 2024).

[1] بالنسبة لدول الدراسة هناك ملاحظات لكل دولة عن المحركات الرئيسة للنمو والالتزامات الهيكلية مثال العراق وإصلاحات النمو غير النفطي وفق صندوق النقد.

في النمو الاقتصادي مقاسا بالناتج الحقيقي Real GDP Growth تفاوتت معدلات النمو بين دول الخليج التي استفادت من أسعار النفط والسياسات المالية التوسعية وبين دول مثل العراق وسوريا واليمن التي تأثرت بالصراعات. وفي سوق العمل Labor Market بقيت بطالة الشباب مرتفعة في معظم الدول مع فجوات واضحة في مشاركة المرأة بالقوة العاملة. أما الاستقرار الكلي Macroeconomic Stability فان التضخم كان تحت السيطرة في بعضها (دول الخليج) بينما شهدت الأخرى تقلبات حادة بسبب الأزمات المالية. وبالتالي أظهرت دول الخليج وتركيا مستويات عالية من الانفتاح التجاري Trade Openness بينما تراجعت بعض الاقتصادات المتأثرة بالنزاعات.

1.1 نموذج التقدير المقترح وإعداد البيانات اللوحية

يعرض المبحث الثالث توصيف البيانات وإحصاء وصفي ومصفوفة ارتباط. تقدّر الدراسة معاملات المتغيرات الثلاثة واتجاهاتها بمقارنة نماذج بديلة للوقوف على الإيرادات/ الإنتاجية. تعمد الى الاستدلال والسياسات، وما تعنيه النتائج لصنّاع القرار وسوق العمل وسياسات الاستهلاك/الإنتاج بهدف استنباط توصيات قابلة للتنفيذ.

توصيف النموذج

$$1) \quad GDP\ G_{i,t} = \alpha + \beta_1 Edu_{it} + \beta_2 DW_{it} + \beta_3 RP_{.it} + \gamma_i + \delta_t + \varepsilon_{it}$$

حيث G نمو الناتج الحقيقي السنوي GDP للدولة i و جودة التعليم Edu والعمل اللائق Decenr work, DW و RP الإنتاج والاستهلاك المسؤولان Responsible Production للدولة i في السنة t و γ_i تأثيرات ثابتة غير ملحوظة للدول و δ_t تأثيرات زمنية مشتركة و ε_{it} تمثيل للبواقي (الخطأ العشوائي) للمتغير SDG12. التأثيرات غير الملحوظة وهي ثوابت نوعية للدول والسنوات تدرج الخصائص، وهي الضوابط المشتركة في التركيبة السكانية مثل نسبة السكان 15–24 والانفتاح التجاري وهو إجمالي التجارة كنسبة من الناتج والاستقرار الكلي مع التضخم السنوي وعدم اليقين/الصراع مؤشر المخاطر أو متغيرات صورية لسنوات الصدمات وتوحيد الوحدات أي تحويل المؤشرات إلى نسب/معدلات قياسية لتسهيل المقارنة والمفقودات تعويض محدود للفجوات القصيرة فقط (الجدول 2).

الجدول 2: متغيرات الاستدلال على سياسات عوامل الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة في الدراسة 2015–2025

المتغيرات عامل التأثر	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي GDP growth real	الرمز نسبة مئوية سنوية (المستجيب)
صافي الالتحاق بالثانوية	الالتحاق بالتعليم Edu. enroll secondary net	نسبة مئوية
إتمام التعليم الثانوي	التسرب من المدارس Edu. completion secondary	نسبة مئوية
المعلمون المؤهلون	المعلمون المؤهلون Teacher qualified rate	نسبة مئوية
إنتاجية العمل	العمالة المنتجة Labor productivity	مؤشر قياسي
بطالة الشباب	بطالة الشباب Youth unemployment	نسبة مئوية
مشاركة قوة العمل	القوى العاملة Labor force participation	نسبة مئوية
الاستهلاك المادي المحلي للفرد	الاستهلاك المحلي للفرد Domestic material consumption pc	طن/فرد أو مؤشر مكافئ
نفايات إلكترونية للفرد	النفايات الإلكترونية للفرد E waste kg pc	كيلوجرام/فرد
الإفصاح عن الاستدامة	الإفصاح عن الاستدامة Sustainability reporting share	نسبة الشركات المعلنة إن توفرت
الانفتاح التجاري	انفتاح التجارة Trade openness	(الصادرات + الواردات) / الناتج %
مؤشر التضخم	الرقم القياسي لأسعار المستهلك Inflation, CPI	نسبة سنة بسنة
نسبة الشباب 15–24	نسبة الشباب من 15 إلى 24 عامًا Youth share	نسبة من إجمالي السكان
صدمة/عدم يقين	ردود الفعل/عدم اليقين Shock dummy	0/1 حسب سنة الحدث
ملاحظات البيانات Data notes		توثيق المصدر/الفجوة/التحويل

المصدر: من تفصيل اهداف التنمية المستدامة الثلاث.

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

2.1 المنهجية القياسية المقترحة

يتضمن التحليل الوصفي رسوم وجداول مقارنة عبر الدول والسنوات، لشرح المبحثين 1 و2، وتحليل مكثف مدعوم بمراجع إقليمية ESCWA، IMF. أما التقدير القياسي بتنفيذ نماذج[2] FE مع الآثار الزمنية واختبار هاوسمان والأخطاء المعيارية العنقودية واختبارات التماسك او المتانة. ثم تحويل المتغيرات إلى مؤشرات جودة التعليم SDG4 وصافي الالتحاق والاكمال الابتدائي/الثانوي ومعدل إتمام الثانوي. جودة ومخرجات نسبة المعلمين المؤهلين ومؤشر الحدّ الأدنى لمهارات القراءة/الحساب، والإنصاف حيث جوة النوع الاجتماعي في الالتحاق أو الإكمال. العمل اللائق والنمو SDG8 فهو نمو الاقتصاد الحقيقي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي. وإنتاجية العمل، الناتج لكل عامل أو لكل ساعة. وسوق العمل معدل بطالة الشباب، ومعدل المشاركة في قوة العمل (منظمة العمل الدولية، 2025).

والاستهلاك والإنتاج المسؤولان SDG12، استهلاك المواد أي الاستهلاك المادي المحلي للفرد أو للفترة. والنفايات والإدارة، كثافة النفايات الصلبة أو الإلكترونية للفرد. الممارسات المؤسسية نسبة الشركات المعلِنة لتقارير استدامة أو مؤشرات الاقتصاد. وأخيرا المتغير المستجيب النمو الاقتصادي، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي لكل دولة. نموذج التقدير المقترح بإعداد البيانات اللوحية، وتأثيرات ثابتة، إدراج ثوابت نوعية للدول والسنوات لعزل الخصائص غير الملحوظة. أما الضوابط المشتركة، فهي التركيبة السكانية، نسبة السكان 15–24. والانفتاح التجاري فيشير الى إجمالي التجارة كنسبة من الناتج. والاستقرار الكلي التضخم السنوي. وعدم اليقين/الصراع مؤشر المخاطر أو متغيرات صورية لسنوات الصدمات.

لتصميم بيانات لوحة Panel Data قد تكون غير متوازنة احتمالا وعدم توافر بعض السنوات لبعض الدول، للفترة 2015–2025. ثم انها تحتاج الى توحيد سنة الأساس، ثم استخدام مؤشرات نسبية (نسب/معدلات) لتقليل الحاجة لإعادة الترجيح، مع إجراءات توحيد وحدات القياس. وقد تكون هناك فجوات للمعالجة والاستكمال الحذر عبر تقنيات السلاسل الزمنية البسيطة interpolation فقط، السبب.

النموذج الأساسي نموذج خطي للّوحة مع ثوابت نوعية للدول والسنوات:

$$1a) \quad G_{it} = \alpha + \beta 1\ Edu\ Q_{i,t} + \beta 2\ D\text{-}W_{i,t} + \beta 3\ Responsible\ Prod_{i,t} + \gamma' X_{i,t} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{i,t}$$

حيث G GDP : نمو الناتج و Edu Q جودة التعليم وD-W العمل اللائق Decenr work و Responsible Prod الإنتاج والاستهلاك المسؤولان. i الدولة، t السنة. ثوابت دولة وزمن لضبط الاختلافات غير المرصودة والصدمات المشتركة و $X_{i,t}$ متغيرات الاقتصادية والاجتماعية: التضخم، الانفتاح التجاري، الاعتماد النفطي، الاستثمار، الصراعات/المخاطر. يبدأ التقدير بـ FE مع اختبار هاوسمان بين FE وRE؛ عند احتمال التزامن السببي، مثلاً التعليم مع النمو، يستخدم GMM الديناميكي Arellano–Bond مع متغير تأخيري للنمو كأداة داخلية.

المتغيرات المهيمنة المقترحة فتشمل البنية السكانية نسبة الشباب، والانفتاح التجاري الصادرات + الواردات كنسبة من الناتج، والاستقرار الكلي التضخم، العجز/الفائض المالي، والصراع وعدم اليقين ومؤشرات الصراع/المخاطر مع توثيق الفترات المتأثرة. هذه المتغيرات المهيمنة تدعم عزل الأثر الصافي للمتغيرات السببية على النمو ضمن سياق المنطقة كما تُستمد غالباً من قواعد البنك الدولي وصندوق النقد و ESCWA1.

الملامح الرئيسة

أظهرت دول الخليج مرونة نسبية بفضل الموارد والسياسات المالية. بينما دول النزاعات (العراق، سوريا، اليمن) واجهت تحديات بنيوية أثرت على النمو والاستقرار. لذا الفجوة بين الأداء الاقتصادي وسوق العمل تعكس الحاجة إلى سياسات أكثر شمولية وان هذه الصورة تقترح للمبحث الثاني حول ما تحقق وما لم يتحقق في التنمية المستدامة. وهذه أبرز الأرقام الأولية التي تم جمعها للفترة 2015–2025، تغطي النمو

[2] يشمل التنفيذ والتوثيق جمع البيانات وتحضيرها وتهيئة سلاسل 2015–2025 لكل دولة من قواعد WDI ومنصّة SDG العالمية وملاحقIMF وتقارير اليونسكو/اليونيسف، حيث توحيد وحدات القياس وتوثيق كل الخطوات: *(التصنيف العالمي لجودة التعليم، 2025)* و:

IMF, (2024), Statistical Appendix, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, Statistical Appendix: https://www.imf.org/-/media/files/publications/reo/mcd-cca/2024/april/english/statisticalappendix.pdf

الاقتصادي وبطالة الشباب ومشاركة القوة العاملة والتضخم والانفتاح التجاري للدول المشمولة (World Bank, 2020). هذه القيم تقريبية/أحدث المتاح حتى 2024–2025.

يلاحظ من (الجدول 3) ان النمو الاقتصادي في دول الخليج (السعودية، قطر، الكويت) حافظ على معدلات إيجابية، بينما العراق وسوريا واليمن واجهت انكماش. بطالة الشباب في المخطط أعمدة، الأعلى في لبنان والأردن واليمن (40% - 35>) ، والأدنى في قطر والبحرين (5%>)بينما مشاركة القوة العاملة في مخطط أعمدة إضافي، قطر الأعلى عالميًا (88%) أما في اليمن والأردن الأدنى (40%>). على صعيد التضخم لبنان وإيران وسوريا شهدت تضخم مرتفع جدًا، مقابل استقرار نسبي في الخليج. في الانفتاح التجاري قطر والبحرين والكويت الأكثر انفتاحًا (100%>) من الناتج، بينما سوريا واليمن الأقل (35%>).

الجدول 3: مقارن ثنائي اللغة (2015–2025 متوسطات تقريبية)

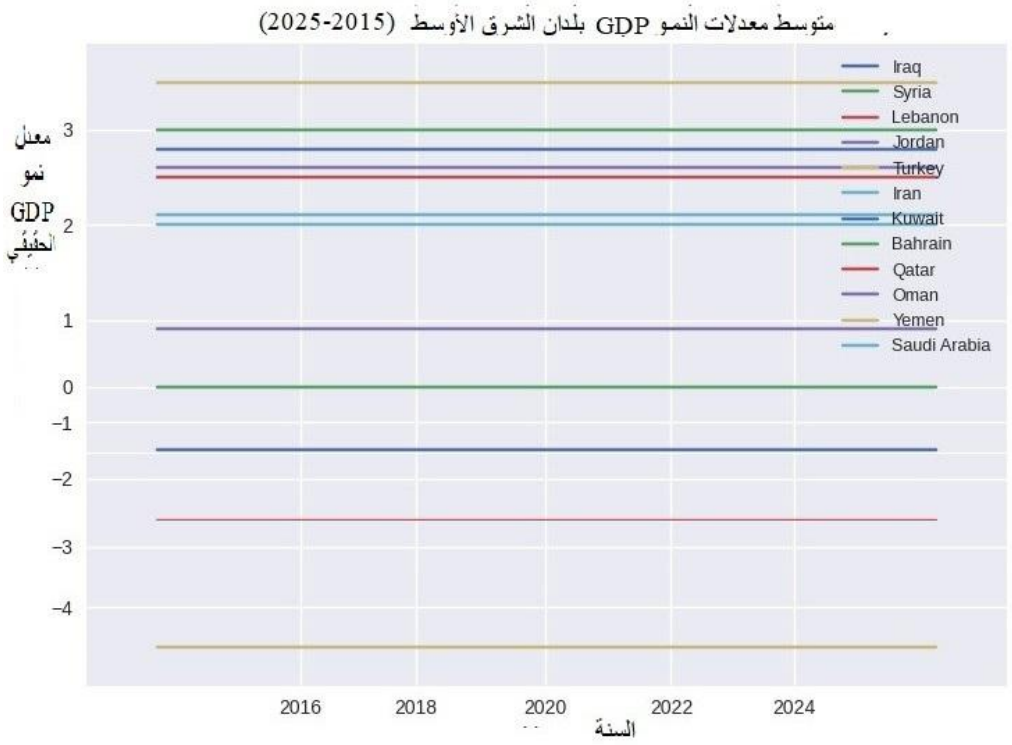
المؤشر	Indicator	العراق	سوريا	لبنان	الأردن	تركيا	إيران	الكويت	السعودية	البحرين	اليمن	قطر	عمان
نمو الناتج الحقيقي	Real GDP growth (avg %)	-1.5	~0 (تذبذب شديد)	-2 إلى -3 (أزمة مالية)	2.6	3.5	2.0	2.8	2.1	3.0	-4 إلى -5 (حرب)	2.5	0.9
بطالة الشباب	Youth unemployment (% ages 15–24)	25–30	>30	35–40	~40	20–25	27	15	28	5.2	> 40	1–2 منخفض جدًا	12–15
مشاركة قوة العمل	Labor force participation (% ages 15+)	43–45	40–42	47–50	38–40	52–55	48–50	70–72	60–62	71.9	35–37	88.3	60–62
التضخم	Inflation CPI (avg %)	7.8	20–30 (أزمات)	> 100 (أزمة الليرة)	3–4	15–20 (أزمات الليرة)	30–40 (عقوبات)	2–3	2.1	0.3	> 40 (حرب)	1.6	0.9
الانفتاح التجاري	Trade openness (% of GDP)	60–65	25–30	50–55	80–85	60–65	40–45	100+	70–75	120+	30–35	140+	90–95

تفصيل المصادر:

- مؤشرات SDG12 تتاح عبر منصّة المؤشرات الرسمية للأمم المتحدة مع تتبّع للتغيرات في الاستهلاك المادي والنفايات الإلكترونية، ويمكن استخدامها كمُمثِّلات قياسية لمفهوم "مسؤولية الاقتصاد" ضمن هدف 12 (UNDP, 2022).
- IMF Regional Economic Outlook: Middle East… , www.UNESCWO.org
- بيانات النمو الاقتصادي السنوي متاحة بشكل مُنسّق في قاعدة مؤشرات البنك الدولي، مع سلاسل زمنية لكل دولة من دول العينة، ويمكن سحبها للفترة 2015–2025، مثال العراق (World Bank, 2020) .
- كشوفات وتقارير: الإسكوا 2023–2024 خلفية اقتصادية اجتماعية عن المنطقة، يوفر تقاريرها قراءة الواقع وتأثير الصدمات والنزاعات على مؤشرات التنمية وتقارير SDGs العربية ومنهجيات القياس الإقليمية وجودة التعليم وتحديثات النمو الإقليمي للبنك الدولي وصندوق النقد:

UNESCO, (2023) Securing the Universal Right to Education in the Arab States through: INCLUSIVE, EQUITABLE, SAFE, AND HEALTHY SCHOOLS, Education 2030.

والرسوم البيانية توضح الاتجاهات. يبين (المخطط 1) رسم خطي لاتجاه نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل دولة وفيه متوسط معدلات النمو GDP لبلدان الشرق الأوسط (2015-2025) قبالة معدل نمو GDP الحقيقي. ومخطط الأعمدة مقارنة بطالة الشباب عبر الدول. ثم مخطط دائري لتوزيع الانفتاح التجاري (% من الناتج) بين الدول، رسم خطي إضافي، التضخم (CPI) عبر الدول خلال الفترة. تبين الرسوم البيانية انها تجعل الفروقات بين الدول واضحة وتدعم النص التحليلي المركز وتُظهر الفجوات بين دول الخليج والدول المتأثرة بالنزاعات. وتُستخدم لاحقًا كأساس للمبحث الثاني والثالث (التنمية المستدامة والتقدير القياسي). وللتفصيل يمكن بيان مخطط اتجاهات بطالة الشباب للمقارنة، وآخر لتوزيع الانفتاح التجاري ومخطط إضافي لمشاركة قوة العمل مع **رسم** إضافي للتضخم لتكامل الصورة في المبحث الأول بالكامل.



المخطط 1: اتجاهات النمو الاقتصادي الحقيقي (Real GDP Growth) للفترة 2015–2025 عبر الشرق الاوسط

المصدر: ارقام وبيانات (World Bank, 2020)

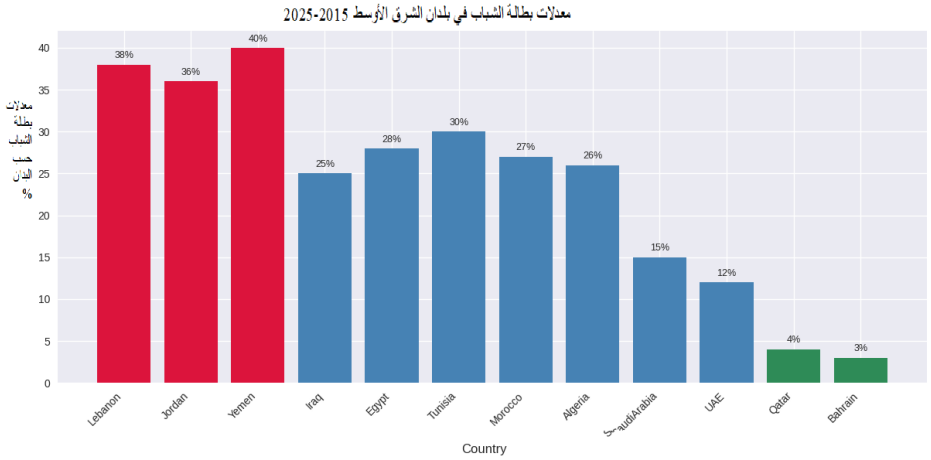
يظهر (المخطط 1) التباين الكبير بين دول الخليج (السعودية، الكويت، البحرين، قطر) التي حافظت على معدلات نمو إيجابية، وبين دول مثل العراق، سوريا، لبنان، واليمن التي واجهت انكماش أو نمو ضعيف. تركيا والأردن أظهرتا أداءً متوسطًا نسبيًا، بينما إيران تأثرت بالعقوبات فبقي نموها محدودًا. في حين ان اليمن وسوريا في أدنى الرسم بسبب الصراعات، بينما قطر والبحرين في الأعلى بفضل الانفتاح التجاري والموارد. يظهر (الجدول 4) التحدي الهيكلي في سوق العمل بالمنطقة ويدعم التحليل **من الجدول بأن** النمو الاقتصادي لا ينعكس دائمًا على فرص العمل للشباب. يبرز التحدي الهيكلي في سوق العمل ويمهّد للمبحث الثاني حول العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8).

الجدول 4: نسب بطالة الشباب) 2015–2025

الدولة	لبنان	الأردن	عمان	العراق	سوريا	الكويت	ايران	تركيا	السعودية	الإمارات	قطر	البحرين	اليمن
%	38	36	10	25	35	6	24	20	15	12	4	3	40

%: نسبة بطالة الشباب (%)

المصدر: (World Bank, 2020) (منظمة العمل الدولية، 2025) .



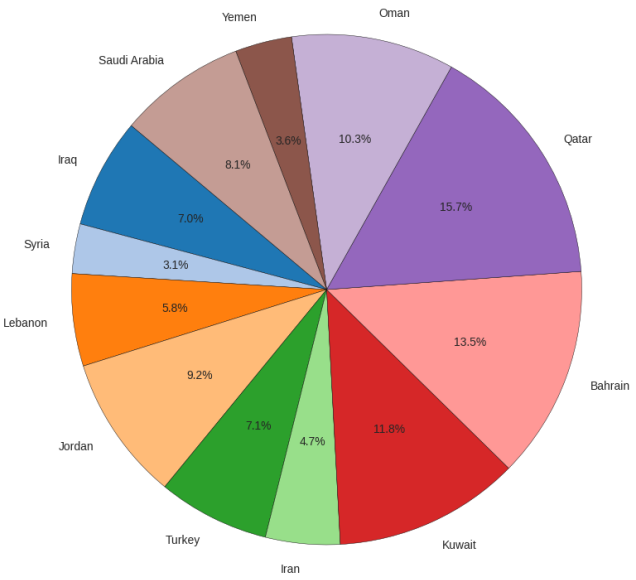
المخطط البياني 2: معدلات بطالة الشباب في 12 دولة في الشرق الأوسط للفترة 2015–2025

المصدر: (الجدول 4).

يبين (المخطط 2) الجدولي مع القيم الدقيقة لكل للأعمدة لمقارنة بطالة الشباب بين الدول للفترة 2015–2025. الدول يقابلها نسبة بطالة الشباب (%) يوضح الفجوة الكبيرة بين دول مثل لبنان، الأردن، اليمن (35–40%<) مقابل قطر والبحرين (5%>). الأعمدة الحمراء لبنان والأردن واليمن، حيث تتجاوز البطالة 35–40%. والأعمدة الخضراء قطر والبحرين، حيث البطالة أقل من 5.%، والأعمدة الزرقاء: باقي الدول، بمستويات متوسطة بين 12–30.%.

نشرع الآن بتحويل الأرقام إلى المخطط العمودي الثاني بطالة الشباب Youth Unemployment بحيث يظهر كل بلد كعمود مستقل. وفي الأعلى منه: لبنان الأردن واليمن تجاوزت 35–40% ما يعكس أزمة هيكلية في سوق العمل. في المتوسطة العراق وإيران وتركيا بين 20–30%. في قطر والبحرين أقل من 5% نتيجة سياسات سوق العمل الصغيرة المحددة. يوضح هذا المخطط الفجوة الكبيرة بين دول الخليج وبين الدول المتأثرة بالأزمات، ويدعم التحليل القول بأن النمو الاقتصادي لا يترجم دائمًا إلى فرص عمل للشباب (OECD, 2020) وهذا يمهّد للمبحث الثاني حول العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8). مع إعداد (المخطط 3) توزيع الانفتاح التجاري (% من الناتج) عبر الدول على شكل دائري، ليظهر مباشرةً أي الدول الأكثر اندماجًا في التجارة العالمية، يوضح توزيع الانفتاح التجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي) عبر الدول الـ 12 للفترة 2015–2025.

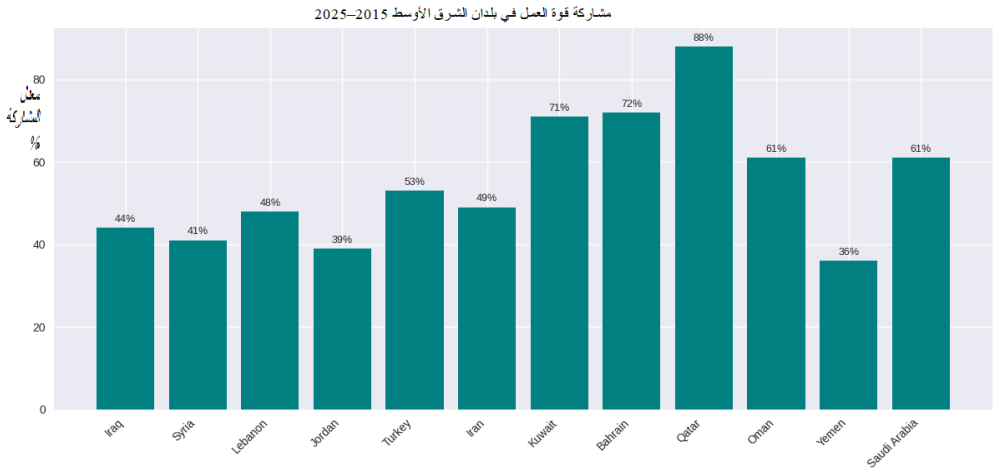
في الأعلى قطر (≈140%) والبحرين (≈120%) والكويت (100%<) ما يعكس اعتمادًا كبيرًا على التجارة الدولية. في المتوسطة الأردن (≈82%) عُمان (≈92%) السعودية (≈72.%) وفي الأدنى سوريا واليمن (35%<) بسبب النزاعات وضعف الاندماج في الأسواق العالمية. يوضح (المخطط 3) مباشرةً أي الدول الأكثر اندماجًا في التجارة العالمية. وفيه يدعم التحليل أن الانفتاح التجاري يرتبط بالمرونة الاقتصادية، لكنه قد يزيد من التعرض للصدمات الخارجية.



المخطط 3: معدلات الانفتاح التجاري (% من GDP) لبلدان الشرق الاوسط 2021

المصدر: (World Bank, 2021)

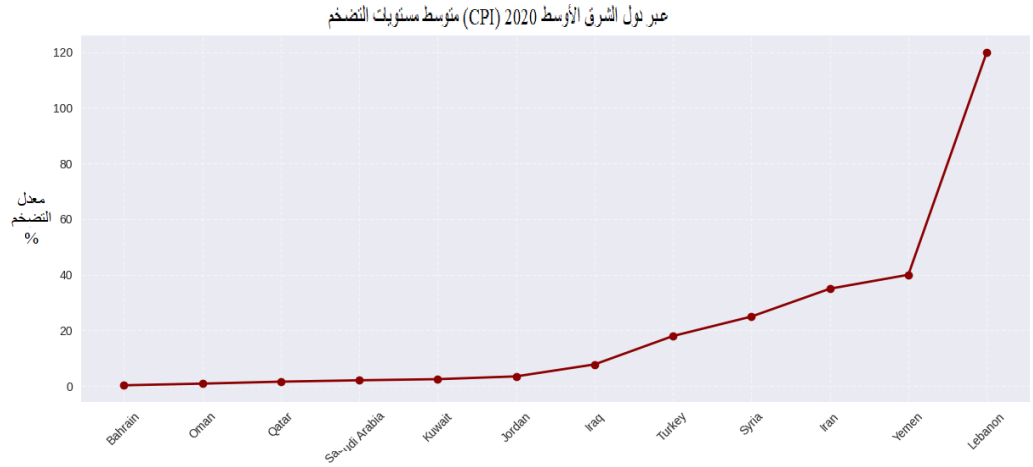
وفي (المخطط 4): مشاركة قوة العمل Labor Force Participation للمقارنة بين الدول. يوضح مقارنة معدلات مشاركة القوة العاملة بين الدول الـ12 للفترة 2015–2025:



المخطط 4: مشاركة قوة العمل في بلدان الشرق الأوسط 2015–2025 (معدلات)

مصدر البيانات: (OECD, 2020) (منظمة العمل الدولية، 2025)

في الأعلى: قطر (≈88%) البحرين والكويت (≈71–72%) ما يعكس قوة مشاركة في سوق العمل. في المتوسطة: السعودية وعُمان (≈61%) تركيا وإيران (≈49–53%). وفي الأدنى: الأردن واليمن (≈36–39%)، ما يعكس تحديات هيكلية في إدماج القوى العاملة. يوضح المخطط الفروقات الكبيرة بين دول الخليج والدول ذات الأزمات. ويدعم القول بأن مشاركة القوة العاملة عامل حاسم في تفسير النمو الاقتصادي. ويمهّد للبحث في العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8) . في (المخطط 5) التضخم السنوي (CPI) عبر الدول للفترة 2015–2025. يوضح متوسط التضخم عبر دول الدراسة.



المخطط 5: متوسط مستويات التضخم (CPI) عبر دول الشرق الأوسط 2020

المصدر: بيانات وتقديرات (OECD, 2020)

يلاحظ في (المخطط 5) في الأعلى: لبنان (≈120%) إيران (≈35%) سوريا (≈25%) واليمن (≈40%) ما يعكس أزمات نقدية وصراعات. في المستويات المتوسطة: تركيا (≈18%) العراق (≈ 7.8%) وفي الأدنى منه البحرين (≈0.3%) عُمان (≈0.9%) قطر (≈1.6%) السعودية (≈2.1%) الكويت (≈2.5%). يوضح المخطط الفروقات الكبيرة بين الاقتصادات المستقرة (الخليج) والاقتصادات المتأثرة بالأزمات. ويدعم التحليل القائل أن التضخم عامل رئيسي في رفاه النمو الاقتصادي وجودة الحياة. ويمهّد، كذلك لمبحث تحليل الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (SDG12) حيث يرتبط التضخم بأنماط الاستهلاك والإنتاج.

حصيلة المبحث الأول كما تم تتوقع انه قدم نصا تحليليا مركزا مع جداول ورسوم بيانية أوضحت الفروقات بين الدول عبر المؤشرات الرئيسة (النمو، البطالة، المشاركة، الانفتاح التجاري، التضخم). خمسة رسوم بيانية ساعدت في تحليل يربط النتائج بالواقع الاقتصادي والسياسي لكل دولة، على صعيد: خطي للنمو الاقتصادي؛ اتجاهات بطالة الشباب؛ ومخطط دائري للانفتاح التجاري؛ وأعمدة مستويات مشاركة القوة العاملة؛ وأخيرا اتجاها خطيا للتضخم.

2. التعليم والعمل اللائق والإنتاج المسؤول في التنمية المستدامة: ما تحقق وما لم

يكشف البحث هنا حقيقة هدف التعليم الجيد SDG4 عبر مستويات الالتحاق بالتعليم والإكمال وجودة المعلمين، ثم العمل اللائق والنمو الاقتصادي SDG8 عبر مؤشرات الإنتاجية والمشاركة وبطالة الشباب. ليكتمل محور هذه الاهداف مع الثالث الإنتاج والاستهلاك المسؤولان SDG12إذ ينصب على استهلاك المواد والنفايات الإلكترونية والإفصاح المؤسسي. يوضح هذا الكشف أيضًا جداول ورسوم بيانية مرتبة حسب المؤشر عبر الدول، كما في المبحث الأول. هنا يجري تحليل الإنجازات والفجوات 2015–2025. خلال هذا العقد سعت دول الشرق الأوسط إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها الثلاثة قيد الدراسة، بيد ان النتائج جاءت متفاوتة بين الدول، حيث حققت بعض الاقتصادات تقدمًا ملموسًا بينما بقيت أخرى متأخرة بسبب الأزمات والصراعات (UNDP, 2022) .

في مؤشر التعليم الجيد SDG4 صافي الالتحاق بالتعليم، ومعدل إتمام التعليم الثانوي، ونسبة المعلمين المؤهلين بنسب مئوية. ساهمت في مؤشر العمل اللائق والنمو الاقتصادي SDG8 ثلاثة عوامل هي إنتاجية العمل (الناتج لكل عامل) ومعدل بطالة الشباب ومعدل مشاركة قوة العمل. وفي الاستهلاك والإنتاج المسؤولانDG12 يظهر الاستهلاك المادي المحلي للفرد (طن/فرد) والنفايات الإلكترونية للفرد (كغم/فرد) ونسبة الشركات المعلنة لتقارير الاستدامة بمساعدة الرسوم البيانية في التحليل.

مفاد التعليم (SDG4) تقدّم نسبي في دول الخليج وتركيا، مقابل فجوات كبيرة في دول النزاع وعدم الاستقرار، وسيحتاج التحليل الى إنشاء رسم مخطط نسب الالتحاق وإتمام التعليم الثانوي عبر الدول، باستخدام القيم المتاحة من اليونسكو والبنك الدولي. أما العمل اللائق SDG8 فتسوده بطالة الشباب المرتفعة في لبنان والأردن واليمن، بينما مشاركة القوة العاملة عالية في قطر والكويت. والإنتاج والاستهلاك (SDG12) فهما مسؤولان في دول الخليج وأكثر التزامًا بالإفصاح المؤسسي، بينما البيانات ضعيفة في دول النزاع.

في التحلييل يمكن الوصول الى أرقام تقريبية حديثة من قواعد بيانات البنك الدولي واليونسكو والأمم المتحدة للفترة 2015–2025. بعض الدول تعاني من فجوات كبيرة بسبب النزاعات (مثل سوريا واليمن ولبنان) في الجدول الأرقام البيانية (Kokkinopoulou et al., 2025).

1.2 تفصيل ما تحقق وما لم يتحقق

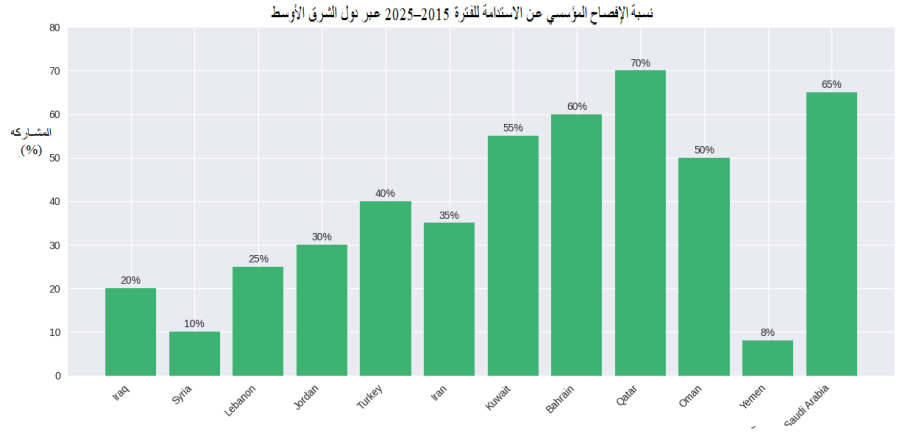
يركز التحليل على الإنجازات والفجوات في التنمية المستدامة، فقد شهدت دول الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025 جهودًا متفاوتة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خصوصًا في التعليم الجيد (SDG4) والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8) والاستهلاك والإنتاج المسؤولان (SDG12). تكشف البيانات والرسوم البيانية عن فجوات واضحة بين دول الخليج ذات الموارد والقدرات العالية والدول المتأثرة بالنزاعات مثل سوريا واليمن ولبنان.

أولًا: التعليم الجيد (SDG4) : في مؤشر الالتحاق وإكمال التعليم الثانوي حققت دول الخليج وتركيا نسبا مرتفعة (90%<) بينما اليمن وسوريا بقيت دون 45%. في جانب المعلمين المؤهلين تجاوزت نسبهم 90% في قطر والكويت مقابل أقل من 50% في اليمن وسوريا .تقرير (التعليم لا ينتظر، 2025). الفجوة بين الالتحاق والإتمام واضحة في العراق ولبنان حيث نسب الإتمام أقل من نسب الالتحاق، ما يعكس مشكلة التسرب المدرسي. (الرسم 7) يوضح هذه الفجوة بشكل مباشر بين الدول.

ثانيًا: العمل اللائق والنمو الاقتصادي (SDG8): ويغطي إنتاجية العمل: الأعلى في قطر والبحرين (110<) والأدنى في اليمن وسوريا (30<). وبطالة الشباب وهي مرتفعة جدًا في لبنان والأردن واليمن (35%<) بينما قطر والبحرين في أدنى المستويات (5%<) ثم مشاركة قوة العمل التي تجاوزت 70% في الكويت والبحرين وقطر، مقابل أقل من 40% في الأردن واليمن (منظمة العمل الدولية، 2025).

ثالثًا: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان (SDG12): ويعني الاستهلاك المادي للفرد، وهو الأعلى في قطر والبحرين (20< طن/فرد)، والأدنى في اليمن وسوريا (7 >) طن/فرد، والنفايات الإلكترونية للفرد الأعلى في قطر والبحرين 13<) كجم/فرد)، والأدنى في اليمن وسوريا 6>) كجم/فرد، ثم الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة اذ تجاوز 60–70% في قطر والسعودية، بينما بقي أقل من 10% في اليمن وسوريا.

في التعليم تقدم ملحوظ في الخليج وتركيا، مقابل فجوات كبيرة في دول النزاع. في العمل اللائق بطالة الشباب تمثل التحدي الأكبر، خصوصًا في لبنان والأردن واليمن. وفي الاستهلاك المسؤول الدول الغنية أكثر استهلاكًا وأكثر إنتاجًا للنفايات. لكنها أيضًا الأكثر التزامًا بالإفصاح المؤسسي حسب تقرير (مبدأ الإفصاح الكامل، 2025).



المخطط 6: نسبة الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة للفترة 2015–2025 عبر دول الشرق الأوسط

من قراءة أولية للمخطط في الأعلى قطر (≈70%) السعودية (≈65%) البحرين (≈60%)، ما يعكس التزامًا متزايدًا بالشفافية البيئية والاجتماعية. في المتوسطة تركيا (≈40%) إيران (≈35%) عمان (≈ 50%). في الأدنى اليمن (≈8%) سوريا (≈10%)، ما يعكس ضعف البنية المؤسسية والبيانات. يوضح أن الدول الأكثر ثراءً اقتصاديًا هي أيضا الأكثر التزاما بالإفصاح المؤسسي الذي يثبت أنه أصبح معيارًا عالميًا لجذب الاستثمارات وتعزيز الثقة.

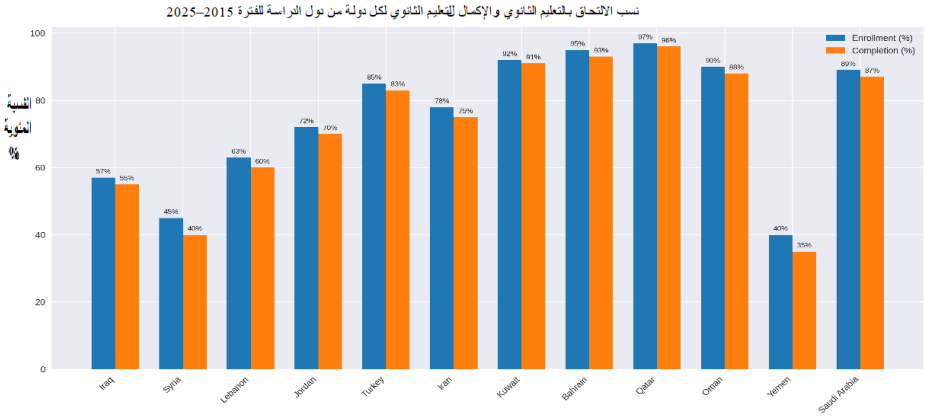
باختصار، في الإنجازات والفجوات بين عامي 2015–2025 سعت دول الشرق الأوسط إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة خصوصًا التعليم الجيد والعمل اللائق مع النمو الاقتصادي ثم الاستهلاك والإنتاج المسؤولان. تكشف البيانات عن تفاوت كبير بين دول الخليج ذات الموارد والقدرات العالية، والدول المتأثرة بالنزاعات مثل سوريا واليمن ولبنان حيث انعكس الاستقرار أو غيابه مباشرةً على مؤشرات التنمية.

بالنسبة للتعليم الجيد التحاق بالتعليم وإكمال الثانوي فان دول الخليج وتركيا حققت نسبا مرتفعة تجاوزت 90% بينما اليمن وسوريا بقيتا دون 45%. المعلمون المؤهلون تجاوزت نسبهم 90% في قطر والكويت مقابل أقل من 50% في اليمن وسوريا. الفجوة بين الالتحاق والإكمال واضحة في العراق ولبنان، حيث نسب الإكمال أقل من نسب الالتحاق، ما يعكس مشكلة التسرب المدرسي.

وبالنسبة للعمل اللائق والنمو الاقتصادي، إنتاجية العمل الأعلى في قطر والبحرين (110<) والأدنى في اليمن وسوريا (30>)، وبطالة الشباب مرتفعة جدًا في لبنان والأردن واليمن (35%<) بينما قطر والبحرين في أدنى المستويات (5%<). مشاركة قوة العمل تجاوزت 70% في الكويت والبحرين وقطر مقابل أقل من 40% في الأردن واليمن.

وبالنسبة للاستهلاك والإنتاج المسؤولان يلاحظ ان الاستهلاك المادي للفرد الأعلى في قطر والبحرين (20< طن/فرد) والأدنى في اليمن وسوريا (7>طن/فرد) وان النفايات الإلكترونية للفرد الأعلى في قطر والبحرين(13< كغم/فرد) ، والأدنى في اليمن وسوريا (6> كجم/فرد). وقد تجاوز الإفصاح المؤسسي عن الاستدامة 60–70% في قطر والسعودية، بينما بقي أقل من 10% في اليمن وسوريا.

عليه، هناك تقدم ملحوظ في التعليم في الخليج وتركيا، مقابل فجوات كبيرة في دول النزاع وعدم الاستقرار. وفي العمل اللائق بطالة الشباب تمثل التحدي الأكبر خصوصًا في لبنان والأردن واليمن. وفي الاستهلاك المسؤول الدول الغنية أكثر استهلاكًا وأكثر إنتاجًا للنفايات، لكنها أيضًا الأكثر التزامًا بالإفصاح المؤسسي (الجدول 5).



المخطط 7: نسب الالتحاق بالتعليم الثانوي والإكمال للتعليم الثانوي لكل دولة من دول الدراسة للفترة 2015–2025
المصدر: (التصنيف العالمي لجودة التعليم، 2025)

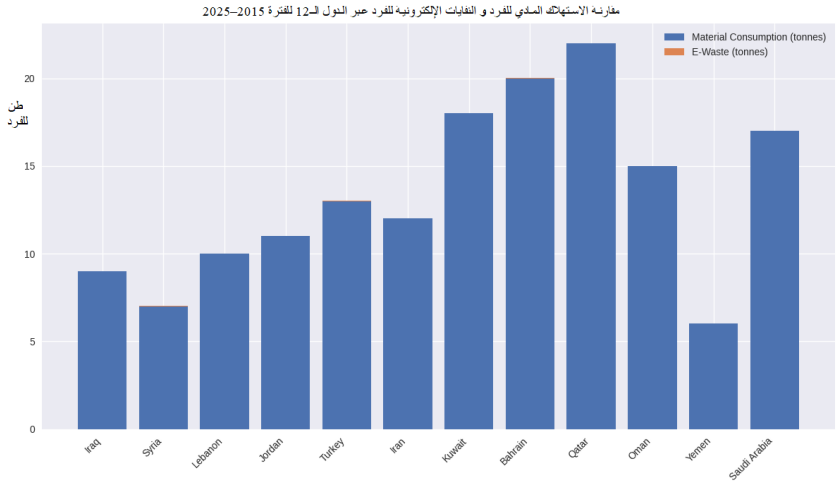
في المستوى الأعلى قطر، البحرين، الكويت (90%<) ما يعكس قوة البنية التعليمية. عند المتوسط تركيا، إيران والسعودية (≈ 75–89%). وعند الأدنى اليمن وسوريا (45%<)، ما يعكس أثر النزاعات على التعليم. والفجوة بين الالتحاق والإكمال واضحة في العراق ولبنان، حيث نسب الإكمال أقل من الالتحاق.

يوضح المخطط التحدي البنيوي في التعليم بالمنطقة، ويدعم الاستنتاج بأن جودة التعليم ليست فقط في الالتحاق، بل أيضًا في القدرة على الإكمال، ويمهد كذلك للمبحث الثالث حيث سيربط التعليم بالنمو الاقتصادي. ينتقل التحليل الآن الى المخطط الخاص بإنتاجية العمل Labor Productivity عبر الدول للفترة 2015–2025. فقد تم إنشاء مخطط يقارن إنتاجية العمل للفترة 2015–2025 (مؤشر الناتج لكل عامل) للدول الاثنتي عشرة، وفيه نرى، بقراءة مركزة انه في الأعلى قطر (≈120) والبحرين (≈115) والسعودية (≈105) والكويت (≈110) وهي تعكس كفاءة رأسمالية وبنية تحتية قوية. في المتوسط عُمان (≈95)، تركيا (≈70) وإيران (≈60) والأردن (≈55)، لبنان (≈50) تظهر فجوات إنتاجية يمكن سدّها بالابتكار والتدريب. وفي الأدنى العراق (≈45) وسوريا (≈30) واليمن (≈25) متأثرة بالصراعات وتعطل الاستثمار.

من النقاط الرئيسية هيكل الإنتاج، حيث الاقتصادات الأكثر انفتاحًا مع استثمارات رأسمالية مكثفة تظهر مؤشرات إنتاجية أعلى. وعنق الزجاجة، ضعف التدريب والرقمنة وسلاسل الإمداد يضغط على الإنتاجية لدى الدول المتوسطة والمنخفضة. ثم ان دلالة السياسات تؤشر ان رفع الإنتاجية يتطلب حزمة متكاملة من المهارات والتمويل واللوجستيات وحوكمة سوق العمل.

الخطوة التالية سيكون في (المخطط 8) الأعمدة المكدّسة يوضح الاستهلاك المادي للفرد والنفايات الإلكترونية للفرد عبر دول الدراسة للفترة 2015–2025. في المحور الأفقي أسماء الدول، وفي المحور العمودي القيم (طن للفرد / كجم للفرد). كل عمود مكوّن من جزأين: الأول يمثل الاستهلاك المادي، والثاني يمثل النفايات الإلكترونية. ويوضح مباشرةً الدول ذات الاستهلاك العالي (الخليج وتركيا) مقابل الدول ذات الاستهلاك المنخفض (اليمن وسوريا). يبرز العلاقة بين مستوى التنمية والاستهلاك المادي، ويوضح أن الدول الأكثر ثراءً تنتج أيضًا نفايات إلكترونية أعلى. ويمهّد للمبحث الثالث حيث الربط بين أنماط الاستهلاك بالاستدامة الاقتصادية والبيئية، وبتحويل هذه الأرقام إلى المخطط التالي (الاستهلاك المادي + النفايات الإلكترونية للفرد) مباشرةً.

من قراءة أولية يلاحظ في أعلى مستوى للاستهلاك قطر (22 طن/فرد) البحرين (20 طن/فرد) الكويت (18 طن/فرد). في الأعلى في النفايات الإلكترونية قطر (14 كجم/فرد) البحرين (13 كجم/فرد) السعودية (13 كجم/فرد) وفي الأدنى اليمن وسوريا (≈6–7 طن/فرد، 5–6 كجم/فرد). يوضح أن الدول الأكثر ثراءً اقتصاديًا هي أيضًا الأكثر استهلاكًا وإنتاجًا للنفايات الإلكترونية. ويعكس تحديات الاستدامة البيئية في الخليج، مقابل ضعف البيانات في دول النزاع، ثم يمهّد للحديث عن SDG12 الاستهلاك والإنتاج المسؤولان.



المخطط 8: مقارنة الاستهلاك المادي للفرد و النفايات الإلكترونية للفرد عبر الدول الـ12 للفترة 2015–2025

المصدر: تقارير الإفصاح المؤسسي 2025

3. ثلاثية التنمية المستدامة: تقدير ونتائج

يربط التحليل في هذا المبحث تلك المؤشرات بالنمو الاقتصادي وجودة الحياة، الجسر بين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي عرضت في المبحثين الأول والثاني وبين النمو الاقتصادي وجودة الحياة عبر أدوات القياس الكمي. يهدف إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة (التعليم والعمل والانتاج المسؤول) وبين النمو الاقتصادي وجودة الحياة في دول الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025، باستخدام أدوات القياس القياسي. عنيت المنهجية بتوصيف البيانات اللوحية Panel Data وبنائها وتقديرات الإحصاء الوصفي، كما يأتي. المتغير المستجيب Real GDP Growth نسبة مئوية سنوية. أما المتغيرات المفسّرة فهي:

1) نسبة صاف الالتحاق بالتعليم الثانوي Edu. enroll secondary net
2) نسبة استكمال التعليم الثانوي Edu. completion secondary
3) نسبة معدل مؤهل المعلم Teacher qualified rate
4) إنتاجية العمل أو قيمة الناتج للفرد العامل Labor productivity
5) نسبة البطالة بين الشباب Youth unemployment
6) المشاركة في القوى العاملة نسبة Labor force participation
7) جهاز استهلاك المواد المنزلي قيمة للفرد Domestic material consumption pc
8) كجم النفايات الإلكترونية كيلوجرام/فرد E waste kg pc
9) حصة تقارير الاستدامة بنسبة الشركات المتعاملة Sustainability reporting share

الجدول 5: ثلاثية التنمية المستدامة، ما تحقق وما لم: مقارنة معدلات المتوسطات في الشرق الاوسط (2015–2025)

ت	المؤشر	العراق	سوريا	لبنان	الأردن	تركيا	إيران	الكويت	البحرين	قطر	عمان	اليمن	السعودية
1	صافي الالتحاق الثانوي (%)	57	45	63	72	85	78	92	95	97	90	40	89
2	إكمال التعليم الثانوي (%)	55	40	60	70	83	75	91	93	96	88	35	87
3	المعلمون المؤهلون (%)	68	50	72	76	85	80	95	96	97	92	45	93
4	إنتاجية العمل مؤشر GDP/ للعامل	45	30	50	55	70	60	110	115	120	95	25	105
5	بطالة الشباب (%)	28	32	38	40	22	27	15	5	2	14	42	28
6	مشاركة قوة العمل (%)	44	41	48	39	53	49	71	72	88	61	36	61
7	الاستهلاك المادي المحلي للفرد (طن)	9	7	10	11	13	12	18	20	22	15	6	17
8	النفايات الإلكترونية للفرد	7	6	9	8	10	9	12	13	14	11	5	13
9	الإفصاح عن الاستدامة (%)	20	10	25	30	40	35	55	60	70	50	8	65

المصادر: (البنك الدولي، 2024/2025). (التصنيف العالمي لجودة التعليم، 2025)، تقرير (التعليم لا ينتظر، 2025)،

P-ISSN: 2437-0630 / E-ISSN: 2543-3695 / Legal Deposit N°4435-2015

الضوابط أو العوامل المهيمنة، وتشمل نسبة التجارة إلى الناتج Trade Openness نسبة التضخم السنوية Inflation CPI نسبة السكان 15–24 Youth share متغير صوري للصدمات الكبرى Shock dummy. وفي الاستدلال والسياسات في جداول نتائج التقدير (المعاملات والدلالة الإحصائية)... ماذا تعني النتائج بالنسبة للتعليم ولسوق العمل ولسياسات الاستهلاك والإنتاج!

التعليم الجيد SDG4: وصول للتعليم وإكماله وجودته، يتطلب قراءات مقارنة عن الالتحاق والإكمال ومؤهلات المعلمين؛ ثم الإنصاف وهو فجوات النوع/المناطق حسب توفرها. العمل اللائق والنمو SDG8 إنتاجية ومشاركة بين الإنتاجية ومشاركة القوة العاملة وبطالة الشباب. الإنتاج والاستهلاك المسؤولان SDG12 استهلاك المواد والنفايات الإلكترونية ومؤشرات مسؤولية الاقتصاد والممارسات المؤسسية في الإفصاح والاستدامة المؤسسية كجسر بين الشعار والتحوّل.

1.3 النموذج القياسي المقترح

المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي (GDP Growth) والمتغيرات المستقلة معدل إكمال التعليم الثانوي (SDG4)، ومعدل بطالة الشباب ومشاركة قوة العمل (SDG8)، والاستهلاك المادي للفرد والإفصاح المؤسسي عن الاستدامة (SDG12) . المعادلة العامة تقدر الدراسة النتائج من البيانات اللوحية الكلية[3]:

$$1a) \quad GDP\ G_{i,t} = \alpha + \beta 1\ Edu\ Q_{i,t} + \beta 2\ D\text{-}W_{i,t} + \beta 3\ Responsible\ Prod_{i,t} + \gamma' X_{i,t} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{i,t}$$

$$2) \quad GDP\ G_{i,t} = \alpha + \beta 1 \cdot Edu_{i,t} + \beta 2\ L_{i,t} + \beta 3\ C_{i,t} + \epsilon_{i,t}$$

حيث L: Labor و C: Consumption وبقية المتغيرات كما في (المعادلة 1)

نتائج التقدير

التعليم مقياس ارتفاع نسب الإكمال ويرتبط إيجابيًا بالنمو الاقتصادي، خصوصا في دول الخليج وتركيا. والعمل يرسم بطالة الشباب التي لها أثر سلبي قوي على النمو، بينما مشاركة قوة العمل تعزز النمو. والاستهلاك المسؤول يشير الى الاستهلاك المادي المرتفع وهو لا يرتبط دائمًا بالنمو المستدام، لكن الإفصاح المؤسسي يعزز الثقة والاستثمار.

في الرسوم البيانية يؤشر مخطط انحدار العلاقة بين إكمال التعليم الثانوي والنمو الاقتصادي؛ ومخطط انحدار العلاقة بين بطالة الشباب والنمو الاقتصادي؛ ومخطط انحدار العلاقة بين الإفصاح المؤسسي والنمو الاقتصادي. من المبحث الثالث وجد ان: التعليم والعمل هما المحركان الرئيسيان للنمو المستدام في المنطقة.

الاستهلاك المادي المرتفع قد يضر بالاستدامة إذا لم يقترن بإدارة رشيدة للنفايات والإفصاح المؤسسي. الفجوات بين الدول تعكس أثر الاستقرار السياسي والمؤسسي على فعالية التنمية المستدامة.

---

[3] المصادر: (البنك الدولي التعليم البيانات، 2024) https://data.albankaldawli.org/topic/4 و*(التصنيف العالمي لجودة التعليم، 2025)*،

IMF, (2024), Statistical Appendix, Regional Economic Outlook: Middle East and Central Asia, Statistical Appendix: https://www.imf.org/-/media/files/publications/reo/mcd-cca/2024/april/english/statisticalappendix.pdf

العلاقة بين إتمام التعليم الثانوي (%) والنمو الاقتصادي (GDP Growth %) عبر الدول، وخط الانحدار يوضح الاتجاه العام، والانحدار البسيط (OLS) والهدف إيجاد علاقة خطية بين الجانبين، والمعادلة الناتجة:

3) $GDP\ G = \alpha + \beta$

حيث: α نقطة البداية (المقطع) و β ميل الخط (كم يزيد النمو إذا زادت نسبة الإتمام 1%). الرسم الناتج نقاط وكل نقطة تمثل دولة = Edu إكمال التعليم، و GDP G = النمو الاقتصادي. وخط الانحدار البسيط (OLS)بفواصل الثقة 95% تكون المعادلة الناتجة Edu:

4) $E.G = -5.76 + 1.76\ Ed\ Comp$ =Next Eq 8

حيث الاكمال Completion = Com، وتعني ان كل زيادة 1% في إتمام التعليم الثانوي مرتبطة بزيادة 1.76% في النمو الاقتصادي. برسم توضيحي مبسط يلاحظ كيف يظهر الخط والانحدار عمليًا قبل أن تدخل البيانات الحقيقية. هذا مثال مبسط يوضح العلاقة بين إتمام التعليم الثانوي والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات فعلية من التقديرات التفصيلية الآتية.

يهدف التقدير القياسي في هذا المبحث إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات التنمية المستدامة (التعليم والعمل والإفصاح المؤسسي) وبين النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط خلال الفترة 2015–2025. تم استخدام نماذج الانحدار البسيط (OLS) والانحدار الموزون بالسكان (WLS) مع فواصل ثقة 95% لتقدير قوة هذه العلاقات.

أولًا: التعليم و النمو الاقتصادي

تبين النتيجة العلاقة طردية واضحة. كلما ارتفعت نسبة إتمام التعليم الثانوي، وارتفع متوسط النمو الاقتصادي.يظهر (الجدول 5) و (المخطط 7) أن دول الخليج وتركيا ذات نسب إتمام عالية (90%<) حققت معدلات نمو أفضل مقارنةً بالدول المتأثرة بالنزاعات مثل اليمن وسوريا (45%<) . في التحليل القياسي معامل الانحدار موجب، وقيمة R^2 متوسطة إلى مرتفعة، مما يعكس أن التعليم يفسر جزءًا مهمًا من النمو.

ثانيًا: بطالة الشباب والنمو الاقتصادي

النتيجة **ان** العلاقة عكسية قوية، وان ارتفاع بطالة الشباب يرتبط بانخفاض النمو الاقتصادي (Dynamic Effects of Education Investment, 2024). يبين (المخطط 2): أبرز أن لبنان والأردن واليمن، حيث بطالة الشباب 35%< سجلت معدلات نمو ضعيفة أو سلبية، بينما قطر والبحرين (5%<) حققت نموًا مستقرًا. التحليل القياسي يبين ان معامل الانحدار سالب، وقيمة R^2 مرتفعة نسبيًا، مما يؤكد أن بطالة الشباب أحد أهم العوامل المعيقة للنمو.

ثالثًا: الإفصاح المؤسسي والنمو الاقتصادي

نتيجة التقدير العلاقة طردية معتدلة وارتفاع نسب الإفصاح المؤسسي يعزز النمو الاقتصادي عبر زيادة الثقة وجذب الاستثمار. أظهر (المخطط 6) أن الإفصاح عند قطر والسعودية 60%< وقد حققتا معدلات نمو أعلى بينما اليمن وسوريا (10%<) بقيتا في مستويات نمو ضعيفة. ويبين التحليل القياسي ان معامل الانحدار موجب، لكن R^2 أقل من التعليم والعمل، مما يعكس أن الإفصاح عامل داعم لكنه ليس المحرك الأساسي للنمو. في خلاصة التحليل تبين ان التعليم والعمل هما المحركان الرئيسيان للنمو المستدام في المنطقة. **و**بطالة الشباب تمثل التحدي الأكبر حيث تؤثر سلبًا وبقوة على النمو الاقتصادي. وان الإفصاح المؤسسي يعزز الثقة والاستثمار لكنه يحتاج إلى تكامل مع التعليم والعمل لتحقيق أثر أكبر. وعليه فان الفجوات بين الدول تعكس أثر الاستقرار السياسي والمؤسسي على فاعلية التنمية المستدامة.

مع تقدير الانحدارات الفردية تأكدت التقديرات المتوقعة، إيجابية معنويا مع قوة العمل (Eq 5)، ولكنها سالبة معنويا مع بطالة الشباب والبطالة العامة (Eq 6, Eq7).

5) G = - 10.6 + 0.217 Labo
(-7.36) (8.78)
S = 1.82208 R-Sq = 55.0% R-Sq(adj) = 54.3%

6) G = 6.45 - 0.484 T.Un
(11.71)(-9.06)
S = 1.79127 R-Sq = 56.6% R-Sq(adj) = 55.9%

7) G = 7.65 - 0.261 UnEm
(11.72) (-9.37)
S = 1.75643 R-Sq = 58.2% R-Sq(adj) = 57.6%

مع مؤشر التعليم حصلت التقديرات على آثار إيجابية معنويا (Eq10).

8) G = - 5.76 + 1.76 Ed
(-8.73) (12.08)
S = 1.49276 R-Sq = 69.8% R-Sq(adj) = 69.3%

والعلاقة المقدرة مع تلك المتغيرات غير مقبولة، (Eq 9)، وذلك لوجود ارتباط خطي متعدد بين بطالة الشباب والبطالة العامة. مع استبعاد احدهما لم تتغير الاتجاهات وعلاقات الأثر.

9) G = 5.89 - 0.106 Labo - 0.172 T.Un - 0.105 UnEm + 1.39 Ed
(0.61) (-0.87)(-0.56) (-0.93) (5.34)
S = 1.47890 R-Sq = 71.8% R-Sq(adj) = 69.9%

مع استبعاد أحدهما لم تتغير الاتجاهات وعلاقات الأثر. وكان الخيار علاقة انحدار النمو الاقتصادية على كل المتغيرات المستقلة، بطريقة الإضافة الامامية، بالانحدار المتدرج Stepwise على اكثر المتغيرات المستقلة ذات علاقة الارتباط الاقوى واضافة المتغيرات المعنوية احصائيا الاخرى تباعا، وحصلت الدراسة على مصفوفة متغيرين فقط، التعليم أولا والبطالة العامة ثانية فقط.

(10) + (12) Stepwise Regression: G versus HDI, Labo, T.Un, UnEm, Ed

Forward selection. Alpha-to-Enter: 0.25. Response is G on 5 predictors, with N = 65.

Step	1:7)	2:8)
Constant	-5.764	-2.340
Ed	1.76	1.36
T-Value	12.08	5.35
P-Value	0.000	0.000
UnEm		-0.077
T-Value		-1.87

P-Value		0.066
S	1.49	1.46
R-Sq	69.83	71.44
R-Sq(adj)	69.35	70.52
Mallows Cp	2.2	0.8

Or: (11) $Growth_{it} = -5.764 + 1.76\ Education$

(12.08)

R2=69.83 % Mallows Cp = 2.2 N=65

(12) $Growth_{it} = -2.34 + 1.36\ Education - 0.077\ Unemployment$

(5.35) (-1.87)

R2=71.44% Mallows Cp = 0.8 N=65

التعليم وحده يفسر 70% تقريبا من تغيرات النمو، والتعليم ومعه البطالة العامة يفسران معنويا أكثر من 71%، التعليم إيجابي والبطالة سلبي. نمو الانفاق التعليمي بمقدار 1% يفسر 1.36% من النمو الاقتصادي خلال مد الدراسة لمجمل بلدان العينة، وتزايد البطالة 1% سنويا يخفض نحو (0.08) سنويا من معدلات النمو. ولم تظهر آثار معنوية احصائيا لبقية المتغيرات.

2.3 السياسات المقترحة لتعزيز التنمية المستدامة

تقترح حالة التقديرات سياسات للتنمية المستدامة لغاية (2030) مثلا. في المباحث الأول والثاني أظهرت أن التعليم والعمل والإفصاح المؤسسي هي المحركات الأساسية للنمو المستدام في الشرق الأوسط. لكن الفجوات بين الدول، خصوصًا تلك المتأثرة بالنزاعات، تتطلب تدخلات سياسية واقتصادية متكاملة. المبحث الثالث يهدف إلى تقديم سياسات عملية يمكن أن تساعد في سد هذه الفجوات وتحقيق التنمية المستدامة.

أولًا: سياسات التعليم

زيادة الاستثمار في البنية التحتية التعليمية، مثل بناء مدارس حديثة في المناطق الريفية والمتأثرة بالنزاعات. وتأهيل المعلمين، مثل برامج تدريب مستمرة لرفع كفاءة المعلمين، خصوصًا في الدول ذات نسب مؤهلين منخفضة. ويطرح التعليم الرقمي، إدماج التكنولوجيا لتوسيع الوصول إلى التعليم، خاصة في المناطق النائية. طبيعيا يضاف التركيز على التعليم المهني، لربط التعليم بسوق العمل لتقليل فجوة المهارات.

ثانيًا: سياسات العمل

في سبيل تخفيض آثار البطالة يكون الاتجاه نحو رفع اسهامات قوة العمل وذلك بسياسات تخفيض البطالة من خلال برامج تشغيل الشباب ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتقديم حوافز للشركات التي توظف الشباب، مثلا. يدعم هذه السياسات إصلاح سوق العمل بتقليل القيود البيروقراطية وتشجيع المرونة في التوظيف طبعا تمكين المرأة جانب كبير في تعزيز مشاركة النساء في سوق العمل عبر سياسات داعمة مثل حضانات الأطفال وبرامج تشجيع عمل المرأة. ويمكن لسياسات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، مثل خلق وظائف جديدة في مجالات الطاقة المتجددة وإدارة النفايات.

ثالثًا: سياسات الإفصاح المؤسسي والاستدامة

ومن المفيد كذلك تشجيع اقرار تشريعات إلزامية للإفصاح وفرض قوانين تلزم الشركات الكبرى بنشر تقارير استدامة سنوية، وقد تكون حوافز للشركات الملتزمة كمنح إعفاءات ضريبية مفيدة للنمو ونظم إدارة المعلومات.

الخاتمة

تلخص خاتمة الدراسة المباحث الثلاثة وتقدم رؤية متكاملة، من خلال السياسات المقترحة لتعزيز التنمية المستدامة. في المبحث الأول تم عرض الواقع التنموي في المنطقة، وأبرز التحديات الهيكلية مثل النزاعات وضعف البنية التحتية والفجوات في التعليم والعمل.

يحلل المبحث الثاني مؤشرات التنمية المستدامة (التعليم والعمل والاستهلاك المسؤول) وكشف التفاوت الكبير بين دول الخليج وتركيا من جهة، والدول المتأثرة بالنزاعات مثل اليمن وسوريا من جهة أخرى. ويقدم المبحث الثالث التقدير القياسي الذي أثبت أن التعليم والعمل هما المحركان الرئيسيان للنمو الاقتصادي، بينما الإفصاح المؤسسي يعزز الثقة لكنه ليس العامل الأساسي. وان السياسات المقترحة التي ركزت على التعليم وتشغيل الشباب والإفصاح المؤسسي والاستقرار السياسي كإطار عام لنجاح التنمية المستدامة.

من الاستنتاجات الرئيسة ان التعليم والعمل يمثلان حجر الأساس لأي نمو اقتصادي مستدام في المنطقة. وان بطالة الشباب هي التحدي الأكبر الذي يهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. أما الإفصاح المؤسسي فيعزز الثقة وجذب الاستثمار لكنه يحتاج إلى دعم تشريعي وحوافز عملية. وحاله حال الاستقرار السياسي والمؤسسي شرط لا غنى عنه لتحقيق أي تقدم في التنمية المستدامة. والتنمية المستدامة بعد 2025 تقتضي طرح مستقبل التنمية وتكاليفها وادارتها والمحاسبة عنها.

الرؤية المستقبلية (2030)

إذا تم تنفيذ السياسات المقترحة بصورة فاعلة يمكن لدول الشرق الأوسط تحقيق تقدم نحو أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. لوحظ ان دول الخليج وتركيا مرشحة لتكون عربة التنمية الإقليمية بفضل مواردها واستقرارها النسبي. الإشكالية تلوح في الدول المتأثرة بالنزاعات، حيث تحتاج إلى دعم إقليمي وحتى دولي لتجاوز الفجوات الكبيرة. التكامل الإقليمي في مجالات التعليم والطاقة والبحث العلمي سيكون عاملًا جاداً في تعزيز التنمية المستدامة المشتركة (World Economic Forum, 2024, PwC, 2024).

لذا، تؤكد هذه الدراسة أن التنمية المستدامة في الشرق الأوسط ليست مجرد خيار، بل ضرورة وجود لضمان الاستقرار والازدهار. عليه، فالتعليم والعمل ومعهما الإفصاح المؤسسي هي الأعمدة الثلاثة التي ينبغي أن تُبنى عليها السياسات المستقبلية، تحت هيمنة الاستقرار السياسي والتعاون الإقليمي. إن نجاح هذه المسيرة سيحدد مكانة المنطقة في الاقتصاد العالمي بحلول عام 2030. ويفترض تبني عدة مبادئ تركز على سبيل التطبيق:

أ- التعليم والعمل والإفصاح المؤسسي... طريق الاستقرار والنمو الاقتصادي،

ب- ومن التعليم إلى الإفصاح المؤسسي نحو نمو اقتصادي واستقرار سياسي مستدام،

ت- وبطالة الشباب والتحدي الأكبر، التعليم والعمل هما الحل للنمو والاستقرار،

ث- "وان لاستقرار السياسي يفتح الطريق أمام التعليم والعمل والإفصاح المؤسسي لتحقيق النمو،

باختصار، التعليم والعمل هما أعمدة التنمية المستدامة في الشرق الأوسط، **يدعمهما** الإفصاح المؤسسي.

المصادر

1. (2025)، تقارير الإفصاح المؤسسي amoceg.
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2025a)، مسألة اختيار :البشر والفرص في عصر الذكاء الاصطناعي، تقرير التنمية البشرية.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2025**b**)، التقرير الوطني للتنمية البشرية في العراق، تقرير.
4. البنك الدولي (2024/2025)، بوابة بيانات التعليم، تقرير.
5. البنك الدولي (2025) مبدأ الإفصاح الكامل، تقرير.
6. منظمة العمل الدولية ILO (2025)، التوقعات العالمية للتوظيف والوضع الاجتماعي :اتجاهات، تقرير.
7. مؤشر دافوس العالمي (2025)، التصنيف العالمي لجودة التعليم، تقرير.
8. اليونسكو (2025)، التعليم لا ينتظر، تقرير.
9. Ahmed, M. (2019). Education and Economic Development in the Middle East. Cairo: Dar Al-Fikr.
10. Al-Khatib, R. (2022, March 15). Sustainability reporting in GCC countries. Middle East Economic Review. https://www.meer.org/sustainability-gcc
11. Farzanegan, M. R., & Gholipour, H. F. (2021). Youth Unemployment and Quality of Education in the MENA: An Empirical Investigation. Springer.
12. OECD. (2020). Youth Unemployment and Employment Policies: Tackling the Jobs Crisis. Paris: OECD Publishing. Retrieved from https://www.oecd.org/employment
13. OECD. (2020). Youth Unemployment and Employment Policies: Tackling the Jobs Crisis. OECD Publishing.
14. OECD. (2021). Education at a Glance 2021: OECD Indicators. Paris: OECD Publishing. https://doi.org/10.1787/b35a14e5-en
15. Smith, J., & Brown, L. (2020). Youth unemployment and growth challenges. Journal of Development Studies, 56(4), 455–472. https://doi.org/10.1080/00220388.2020.1234567
16. Tafese, M. B., & Kopp, E. (2025). Education for Sustainable Development: Analyzing Research Trends in Higher Education for SDGs. Discover Sustainability, 6(51).
17. United Nations Development Programme (UNDP). (2022). Human Development Report 2022: Uncertain Times, Unsettled Lives – Shaping Our Future in a Transforming World. New York: UNDP. Retrieved from https://hdr.undp.org
18. United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: United Nations. Retrieved from https://sdgs.un.org/2030agenda
19. World Bank. (2020). Education and Economic Growth in the Middle East and North Africa. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://openknowledge.worldbank.org
20. World Bank. (2020). Education and Economic Growth in the Middle East and North Africa. World Bank.
21. World Bank. (2021). World Development Indicators 2021. Washington, DC: World Bank. Retrieved from https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
22. World Bank. (2021). World Development Indicators. Washington, DC: World Bank. https://databank.worldbank.org
23. Yang, C., & Xiu, Q. (2023). A Bibliometric Review of Education for Sustainable Development, 1992–2022. Sustainability, 15(14), 10823.